

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ١٥٠٠/٢٠١٦

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراءات المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة ببرئاسة القاضي السيد أحمد المؤمني .

نادي المحظوظة

محمد طلال الحمصي ، ناجي الزعبي ، محمد اليبرودي ، محمد إرشيدات .

المدرسة : ز

مساعد المحامي العام المدني / إربد .

المعلم - خذلني

- ١ - محمد علي محمد الشياب .
 - ٢ - نوح علي محمد الشياب .
 - ٣ - أحمد علي محمد الشياب .
 - ٤ - مريم علي محمد الشياب .
 - ٥ - نجاح علي محمد الشياب .

٦- فوزية أحمد خالد الشيب بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلة عن بناتها أريج وختام وأسيل ونجوى ويسرى وميسر بنات على محمد الشيب .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٥/١١٧٨٠) تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٥/١٧٥) تاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ القاضي : (بإلزام المدعي عليها بأن تدفع للمدعين كلاً

حسب حصته في سند التسجيل مبلغ (١٤٠١١) ديناراً وتضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلاع (٧٠١) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% تسري بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية () وتضمين المدعى عليها كافة الرسوم والمصاريف التي تكبدتها المدعون في هذه المرحلة ومبلاع (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- أخطاء محكمة الاستئناف بعدم رد الدعوى لعدم صحة الخصومة وعدم الإثبات.

٢- أخطاء محكمة الاستئناف بعدم معالجة أسباب الاستئناف بما يتفق وأحكام المادة (١٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

٣- أخطاء محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة إذ جاء مبالغًا فيه وجزافيًا ومجحفًا بحق الخزينة ولم يراع الخبراء أحكام المادة العاشرة من قانون الاستملك و جاء مخالفًا لمتطلبات المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

٤- وبالنهاية ، فقد قضت محكمة الاستئناف بأكثر مما طلب المميز ضده وبشيء لم يطبه .

• لذلك هذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز موضوعاً .

الآن

بالتذكير المدعى عليه نجد إن واقعة هذه الدعوى تتلخص في أنه وبتاريخ ٢٠١٥/٢/١ أقام المدعون :

- ١- محمد علي محمد الشيباب .
 - ٢- نوح علي محمد الشيباب .
 - ٣- أحمد علي محمد الشيباب .
 - ٤- مريم علي محمد الشيباب .
 - ٥- نجاح علي محمد الشيباب .
- ٦- فوزية أحمد خالد الشيباب بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلة عن بناتها كل من:

- أ. أريج علي محمد الشيباب .
- ب. ختام علي محمد الشيباب .
- ج. أسيل علي محمد الشيباب .
- د. نجود علي محمد الشيباب .
- هـ. يسرى علي محمد الشيباب .
- و. ميسر علي محمد الشيباب .

وجميعهم بصفتهم ورثة المرحوم علي محمد طه الشيباب الدعوى رقم (٢٠١٥/١٧٥) لدى محكمة بداية حقوق إرث بمواجهة المدعى عليها وزارة النقل يمثلها المحامي العام المدني - إبرد بالإضافة لوظيفته (١٥٠٠) دينار ألف وخمسين دينار لغايات دفع الرسوم بموضوع المطالبة بتعويض العادل عن استملك حصصهم في قطعة الأرض رقم (٧٢) حوض (٧٨) اليرموك الغربي من أراضي الرمثا مؤسسة على ما يلي :

- ١ - يملك مورث المدعين وعلى الشيوع مع آخرين قطعة الأرض (٧٢) حوض (٧٨) اليرموك الغربي أراضي الرمثا وبمساحة (٧٠,٥٦١) دونماً وهي من النوع العيري .
- ٢ - قامت الجهة المدعى عليها باستملك حصص من قطعة الأرض المذكورة استملكاً مطلقاً وحيازة فورية لغايات شبكة السكك الحديدية ومن ضمنها حصص مورث المدعين .
- ٣ - لم تقم الجهة المدعى عليها بتعويض المدعين عن حصص مورثهم التي تم استملكها مما استوجب إقامة هذه الدعوى .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ وبنتيجة المحاكمة قررت محكمة أول درجة إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (١٤٠١١) ديناراً للمدعين كل حسب حصته في سند التسجيل وتضمينها الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية .

لم ترضي المدعى عليها بهذا القرار فطعنت فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩ وبموجب قرارها رقم (٢٠١٥/١١٧٨٠) قضت محكمة استئناف إربد برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة عن المرحلة الاستئنافية .

لم يلق هذا القرار قبولاً لدى مساعد المحامي العام المدني في إربد فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢ بموجب لائحة تضمنت أسبابها طلب في نهايتها نقض القرار المميز وتبلغ المميز ضدهم لائحة التمييز ولم يتقدموا بلائحة جوابية .

ورداً على أسباب التمييز :

وعن السبب الأول الذي ينبع من خلاله المميز على محكمة الاستئناف الخطأ بالنتيجة التي توصلت إليها وأنه كان عليها رد الدعوى لعدم صحة الخصومة وعدم الإثبات .

وفي ذلك نجد إن المدعين ومن خلال البيانات المقدمة منهم المتمثلة بسند التسجيل المتعلقة بقطعة الأرض موضوع الدعوى وحجة إرث مورثهم المرحوم علي محمد طه الشيب وإعلان الرغبة في الاستملك وموافقة مجلس الوزراء على هذا الاستملك أثبتوا ملكيتهم لشخص من حق التصرف في قطعة الأرض موضوع الدعوى ووقوع الاستملك عليها لأغراض الجهة المدعى عليها وقد تأيد ذلك بالخبرة الفنية فيكونوا بذلك قد أثبتوا كافية وقائعاً دعوى واهم وأن الجهة المدعى عليهما - بصفتها الجهة المستملكة - تتنصب خصماً لهم للمطالبة ببدل التعويض العادل عن الاستملك الجاري لأغراضها على هذه القطعة مما يتغير معه رد هذا السبب فنقرر رده .

وعن السبب الثالث الذي ينبع من خلاله المميز على محكمة الاستئناف الخطأ باعتماد تقرير الخبرة .

وفي ذلك نجد إن الخبرة وسيلة من وسائل الإثبات على محمل المادة (٦/٢) من قانون البيانات وتعديلاته رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٢ وأنه لا رقابة لمحكمة التمييز على محكمة الموضوع فيما توصل إليه من وقائع واستنتاجات ما دامت مستندة إلى بينة ثابتة في الدعوى ومستخلصة بطريقة موافقة للقانون .

وبما أن محكمة الاستئناف وفي سبيل الوصول إلى حقيقة التعويض العادل الذي يستحقه المالكون قامت بإجراء خبرة جديدة بمعرفة ثلاثة خبراء من ذوي المعرفة والاختصاص تولت انتخابهم بنفسها بعد أن ترك لها طرفا الدعوى أمر ذلك وقدم الخبراء تقريراً بخبرتهم اشتمل على جميع مفردات المهمة الموكولة إليهم قدروا من خلاله ما يستحقه المالكون وفقاً لحصصهم في قطعة الأرض موضوع الدعوى بعد أن قاموا ببيان المساحة المستملكة من هذه القطعة وتقدير قيمة المتر المربع الواحد منها بتاريخ إعلان الرغبة بالاستملك مستأنسين بتقرير كشف لجنة المنشئ ومراجعين أحكام المادة العاشرة من قانون الاستملك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته وجاء التقدير أعلى مما كان عليه أمام محكمة الدرجة الأولى فطبقت المحكمة قاعدة لا يضار الطاعن بطعنه / إن الطعن وقع من المساعد فقط وبذلك تكون الخبرة متفقة وأحكام المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية وجاء تقرير الخبرة واضحاً وموفياً للغرض الذي أجريت من أجله .

وحيث لم يرد في هذه الأسباب ما يجرح تقرير الخبرة أو يؤثر في صحة وسلامة ما انتهى إليه الخبراء من نتائج مما يتعين معه رد هذا السبب فنقرر رده .

وعن السبب الرابع الذي ينبع من خلاله المميز على محكمة الاستئناف الخطأ بالحكم بأكثر مما طلبه المميز ضدهم وبشيء لم يطلبوه .

وفي ذلك نجد إن القرار المميز قضى للمدعين ببدل التعويض العادل وفقاً لحصصهم في قطعة الأرض موضوع الدعوى وأن القرار المميز لم يتضمن الحكم لهم بأكثر من ذلك أو بشيء لم يطلبوه مما يتعين معه رد هذا السبب فنقرر رده .

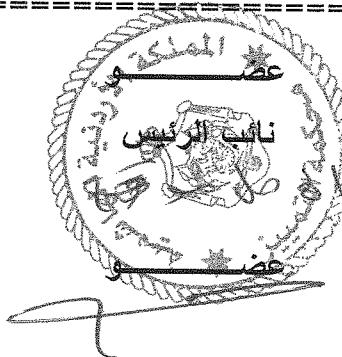
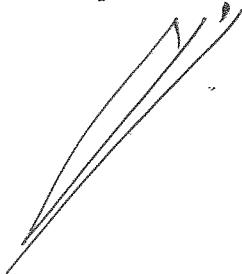
وعن السبب الثاني الذي ينبع من خلل المميز على محكمة الاستئناف الخطأ بعدم معالجة أسباب الاستئناف بما يتنق وأحكام المادة (١٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وفي ذلك نجد إن القرار المميز جاء مشتملاً لعله وأسبابه وأن محكمة الاستئناف ردت على أسباب الاستئناف بكل وضوح وتفصيل وفقاً لأحكام المادتين (١٦٠ و ٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأمر الذي يتوجب معه رد هذا السبب فنقرر رده .

هذا وسداً لما تقدم نقرر رد الطعن المميزي
وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

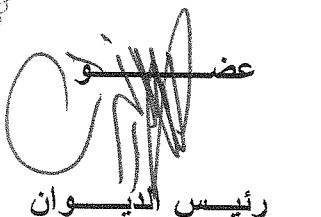
قراراً صدر بتاريخ ٧ شوال سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٦/٧/١٢ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عذر

نائب الرئيس



دقة

۱۰۷

